



السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين

**Educational policy of the educational system in the Kingdom
of Saudi Arabia and proposals for its development, from the
point of view of educational supervisors**

إعداد

أحمد بن قاسم خرمي
Ahmed Qasim Kharmi

طالب دكتوراه إدارة تعليمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Doi: 10.21608/jasep.2025.457856

استلام البحث: ٢٨ / ٦ / ٢٠٢٥

قبول النشر: ١١ / ٨ / ٢٠٢٥

خرمي، أحمد بن قاسم (٢٠٢٥). السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٥٣)، ١١١ – ١٣٤.

<http://jasep.journals.ekb.eg>

الإسهام النسبي لمستوى الطموح في التنبؤ بالإجتهاد الرقمي لدى طلاب المرحلة الثانوية بتعليم جازان

المستخلص:

هدف البحث إلى معرفة أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. ومعرفة مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. ومعرفة مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. ومعرفة مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. تكونت عينة البحث من (٥٠) مشرف تربوي في المملكة العربية السعودية. تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة عن البحث. الأساليب الإحصائية المستخدمة: التكرارات والنسب المئوية والرتب، والمتوسط الحسابي، ومعامل ألفا كرونباخ. ومن أبرز نتائج البحث وجود تفاوتت آراء أفراد العينة بشأن موافقتهم على عبارات الاستبيان المتعلقة ببعد "أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين". حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للردود بين (٣.٣٧ : ٣.١٨ من ٤) مما يشير إلى أن هذه المتوسطات تقع ضمن الفئات التي تتراوح بين (كبيرة جداً وكبيرة) في المقياس الرباعي. كما أظهرت نتائج البحث وجود تفاوت في مدى موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان المتعلقة ببعد مكونات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر المشرفين التربويين، حيث تراوحت قيم المتوسطات بين (٣.١٢ : ٢.٩٨ من ٤) ، مما يشير إلى أن هذه المتوسطات تقع ضمن فئة درجة الموافقة (الكبيرة) وفقاً للمقياس الرباعي المستخدم. كما تشير نتائج البحث إلى وجود تفاوت في درجة موافقتهم على العبارات المتعلقة بمبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية، كما يراها المشرفون التربويون. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابات بين (٣.٠٨ : ٣.٣) من (٤)، مما يعكس توافقاً في الآراء يقع ضمن فئات (كبيرة جداً وكبيرة) على المقياس الرباعي. كما أن النتائج تشير إلى تفاوت في مدى موافقة المشرفين التربويين على مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية، هذه المتوسطات التي تتراوح بين (٣.٣٠ : ٣.٠٦ من ٤) وهذا يدل على أن التقييم بشكل عام يقع في الفئات (كبيرة جداً؛ و كبيرة) حسب المقياس الرباعي الذي تم استخدامه في الاستبيان. بمعنى آخر، فإن معظم المشرفين التربويين يوافقون على هذه المقترحات بشكل إيجابي، لكن هناك تنوعاً في درجة الموافقة. قد يشير هذا التفاوت

إلى اختلافات في وجهات النظر بين الأفراد حول بعض التفاصيل أو الجوانب التي يتم التركيز عليها في السياسة التعليمية.
كلمات مفتاحية: السياسة التعليمية - النظام التربوي - المملكة العربية السعودية - مقترحات - تطوير - وجهة نظر - المشرفين التربويين

Abstract:

The aim of this research was to understand the importance of educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors. It also aimed to understand the components of educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors. It also aimed to understand the principles of educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors. It also aimed to understand proposals for developing educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors. A descriptive analytical approach was used. The research sample consisted of (50) educational supervisors in the Kingdom of Saudi Arabia. A questionnaire was used as a tool to collect the necessary information for the research. Statistical methods used were: frequencies, percentages, ranks, arithmetic mean, and Cronbach's alpha coefficient. One of the most prominent results of the research was the presence of varying opinions among sample members regarding their agreement with the questionnaire statements related to the dimension "The importance of educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors." The arithmetic means of the responses ranged between (3.37: 3.18 out of 4), indicating that these means fall within the categories ranging from (very large to large) on the four-point scale. The research results also showed a disparity in the extent of the sample members' agreement with the questionnaire

statements related to the components of educational policy in the Kingdom of Saudi Arabia, from the perspective of educational supervisors. The average values ranged between (3.12: 2.98 out of 4), indicating that these averages fall within the category of (large) agreement according to the four-point scale used. The research results also indicate a disparity in the degree of their agreement with the statements related to the principles of educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia, as seen by educational supervisors. The arithmetic averages of the responses ranged between (3.3: 3.08) out of (4), reflecting a consensus of opinions that falls within the categories (very large and large) on the four-point scale. The results also indicate a disparity in the extent of the educational supervisors' agreement with the proposals for developing the educational policy for the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia. These averages ranged between (3.30: 3.06 out of 4), indicating that the evaluation in general falls within the categories (very large; large) according to the four-point scale used in the questionnaire. In other words, most educational supervisors agree positively with these proposals, but there is variation in the degree of agreement. This variation may indicate differences in individual views on certain details or aspects emphasized in educational policy.

Keywords: Educational policy - Educational system - Kingdom of Saudi Arabia - Proposals - Development - Perspective - Educational supervisors

مقدمة:

لم يعد التعليم بمعزل عما يجري في عالم اليوم من تحولات وتغيرات؛ فهو بلا شك يتأثر بها، ويؤثر فيها وفقاً لما يتمتع به من مرونة وانفتاح، فثمة اتجاهات عالمية وتحديات معاصرة، تفرض سطوتها على كثير من مجالات الحياة ومناشطها، والتعليم واحد من تلك المجالات، بل هو من أكثرها حساسية وتأثراً بما يجري حوله من متغيرات وتحديات (العقيل، ٢٠١٣م، ٢١٩).



ينبغي أن تكون السياسة التعليمية إطاراً موجهاً للنظام التعليمي، محققة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، وتهدف إلى تقديم تعليم شامل وعادل لجميع أفراد المجتمع، وتعزز الابتكار، والتفكير النقدي، والإبداع، وهي مهارات أساسية لمواكبة متطلبات العصر الحديث (OECD، ٢٠١٥، ٢٢).

إن السياسة التعليمية تهدف إلى صياغة منظومة تعليمية متكاملة تقوم على تلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته المستقبلية، بالإضافة إلى أنها تتطلب رؤية بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار التغيرات العالمية والمحلية. (بكار، ٢٠١٤، ٣٥٧)

وترتبط السياسة التعليمية بعمومية المعنى والتناغم بين الغايات التي تسعى بلوغها، وتوجيه الجهود إليها. فالمجتمع المستفيد منها في نهاية المطاف على المدى القريب والبعيد أيضاً، كما أنها تمكنه من المحافظة على هوية المجتمع، وتقييم مستجدات الأنظمة التعليمية والاجتماعية المحيطة به، حتى وإن تداخلت معه بسبب الابتعاث أو التبادل الثقافي أو حتى مواكبة التطورات التي تشهدها تلك المجتمعات في شتى المجالات، إلا أنها تمكنه من مواكبتها والاستفادة منها ومواءمتها بما يناسب مبادئ السياق الاجتماعي الذي أوجدت فيه. وتظهر أهمية السياسة التعليمية بشكل واضح عند المقارنة بين الدول في مجال التعليم، فالدول المتقدمة، تتميز بسياساتها التعليمية المرنة وتعتمد على التفكير الإبداعي وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، بينما تراعي الدول النامية في سياساتها التعليمية قلة الموارد وضعف البنية التحتية (UNESCO, 2017).

إن السياسات التعليمية متنوعة بين أساسية طويلة المدى، ترتبط بالأنشطة المركزية للإدارة العليا، وتؤثر على النظام التعليمي ككل، وبين عامة أقل من حيث المدى لكنها أكثر تحديداً وترتبط بأجزاء محددة من عناصر النظام التعليمي. كما أنها بحاجة في ظل التطورات السريعة التي نشهدها- لمراجعة دورية لمعرفة ماذا؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ يتم تحسين السياسة التعليمية (Bashar et al., 2022, 73).

مشكلة البحث:

تبنى السياسة التعليمية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط، وبناء البرامج، وتحديد آلياتها بقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والمسؤوليات الإدارية وحل كثير من المشاكل التربوية، وتوجيه واتخاذ القرارات الصائبة بما يضمن تطورها وتميزها ومنافستها للمؤسسات التعليمية الرائدة (المصري والضممرات ومخلص، ٢٠٢٤، ٣٩).

وقد جاءت السياسة التعليمية التي تعتبر أحد مجالات الدراسة التي يزداد الاهتمام بها يوماً بعد يوم، وذلك لأسباب عديدة قد يكون من بينها العلاقة بين مفاهيم السياسة التعليمية والسياسة العامة وعلم السياسة، إلى جانب ارتباطها بكل جوانب المجتمع،

حيث إن دراسة السياسة التعليمية أصبحت معقدة نظراً لتشابكها وارتباطها بكل جوانب المجتمع ولطبيعة مجال التربية والتعليم وأهميته (البراهيم، ٢٠٠٩، ٢٢). وبالرغم من أهمية دراسة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، فقد كشفت دراسة الخبراني (٢٠١٥م) أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى إعادة نظر في آليات الصناعة وكذلك الصياغة، فهناك إشكالية كبيرة في بنية النصوص لبعض مواد السياسة التعليمية.

وقد أثبتت نتائج دراسة الرشيد ومندني (٢٠١٧م) وجود الكثير من نقاط الضعف في السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية من واقع تشخيص نظامها التعليمي، والتي تتمثل في: عدم تحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بالمتغيرات المحيطة. كذلك أشارت دراسة الذوري (٢٠٢١م) إلى وجود حاجة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تدرس وتحلل سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء سياسات تعليمية دولية وعالمية، كأحد أهم شواهد تميز نظمها التعليمية، وإيجاد نقاط الضعف فيها، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.

أسئلة البحث:

سعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟
- ما مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟
- ما مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟
- ما مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلي:

- معرفة أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.
- معرفة مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.
- معرفة مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.

- معرفة مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.

أهمية البحث:

أهمية نظرية:

- ندرة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية في الوطن العربي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

- يسهم البحث في تقديم تقييم شامل لسياسات التعليم الحالية في المملكة العربية السعودية، مما يعكس مدى فاعلية هذه السياسات في تحسين جودة التعليم.

- تحليل دور المشرفين التربويين، حيث يعتبر المشرفون التربويون من أبرز العناصر المؤثرة في تطبيق السياسات التعليمية من خلال جمع آرائهم، ويمكن التعرف على التحديات التي يواجهونها في الميدان، ومن ثم استنتاج الحلول والفرص التي يمكن أن تحسن النظام التربوي.

- يساعد هذا البحث في وضع تصورات لكيفية تكيف السياسة التعليمية السعودية مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في التعليم مثل التعليم الإلكتروني، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج.

- المساهمة في اتخاذ القرارات السياسية النتائج التي سيخلص إليها هذا البحث قد تساعد صانعي القرار في وزارة التعليم السعودية في تعديل السياسات الحالية أو تبني سياسات جديدة تعتمد على مدخلات فاعلة من الميدان.

- تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتماشى السياسة التعليمية مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم، ويعد هذا البحث أداة التقديم حلول ومقترحات يمكن أن تدعم هذا التحول.

- تحسين جودة المخرجات التعليمية بتقديم مقترحات عملية تستند إلى تجارب المشرفين التربويين، يمكن تعزيز جودة المخرجات التعليمية وزيادة فعالية النظام التربوي بشكل عام.

- يسهم هذا البحث في إثراء الأدب العلمي حول التعليم في السعودية، ويوفر قاعدة بيانات من المعلومات والمقترحات التي يمكن للباحثين الآخرين الاعتماد عليها في دراساتهم المستقبلية.

أهمية تطبيقية:

- يفيد البحث القائمين على تخطيط وتنفيذ السياسات التعليمية الوقوف على نواحي القصور في هذه السياسات، والعمل على وضع سياسات واضحة ومحددة ذات أهداف قابلة للتحقيق في الواقع العملي ويمكن قياسها.

- قد يواجه هذا البحث اهتمام الباحثين إلى القيام بدراسات وبحوث أخرى في مجال السياسة التعليمية في المملكة وتحليلها وتطويرها.

- يؤمل أن يسهم البحث الحالي في توجيه أنظار الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات التحليلية لسياسة التعليم بالمملكة وربطها بمتغيرات أخرى.
- قد تسهم نتائج البحث وما تقدمه من مقترحات، والتي من الممكن أن تفيد صناع القرار في مجال سياسات التعليم.

مصطلحات البحث:

مفهوم السياسة التعليمية

عرّفت منظمة اليونسكو السياسة التعليمية بأنها "أداة أساسية لتحسين جودة التعليم وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان التعليم الجيد للجميع بحلول عام ٢٠٣٠" (UNESCO, 2017, 3). كما عرّفت السياسة التعليمية بأنها "مجموعة من الأسس التي ترسم الخطوط العامة لما تقوم عليه عملية التعليم بالمملكة العربية السعودية والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف وتوجيه حركة التعليم بكافة مراحله". (البشر، ٢٠٢٤، ١٥٠)

وعرّف اجرائياً بأنها "إطار عام مشتق من التوجهات العامة للدولة، يرسم الطريق لعناصر العملية التعليمية عند تخطيط الحاضر، وفي تطلعات المستقبل، ويؤثر في القرارات التي تتخذها الإدارة العليا في جميع المجالات، وتتأثر به".

أدبيات البحث:

أولاً: الاطار النظري:

● مفهوم السياسة التعليمية

عرّفت منظمة اليونسكو السياسة التعليمية بأنها "أداة أساسية لتحسين جودة التعليم وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان التعليم الجيد للجميع بحلول عام ٢٠٣٠" (UNESCO, 2017, 3)

وعرفت السياسة التعليمية بشكل عام بأنها: تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية، وأهداف كل مرحلة منها، ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، والقوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تنظم التعليم في بلد ما، وتتضمن لغة التعليم، وحرية، وأحقّيته وإدارته وتمويله وتنظيمه (غنايم، ٢٠١٨، ٣).

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف السياسة التعليمية بأنها: إطار عام، مشتق من التوجهات العامة للدولة، يرسم الطريق لعناصر العملية التعليمية عند تخطيط الحاضر، وفي تطلعات المستقبل، ويؤثر في القرارات التي تتخذها الإدارة العليا في جميع المجالات، وتتأثر به.

● صناعة السياسة التعليمية

ترتبط السياسة التعليمية بعدد من الجوانب ذات الصلة بالنظام العام، وبنظام التعليم والسياق الثقافي والاجتماعي الذي أوجدت فيه، فإن صانعتها وتناولها بالتقييم والتطوير تراعي نوعها من حيث العمومية والخصوصية، حيث أن هناك سياسات



تعليمية خاصة ترتبط بالسياسة العامة وهوية المجتمع (نظام الحكم، الدين، واللغة، والتراث الثقافي ... إلخ)، وهناك سياسات عامة من الممكن التشابه فيها مع نظام تعليمي آخر (نظام الدراسة، المناهج، المراحل، ... إلخ)، وتتغير تبعاً لاحتياجات المجتمع والتطورات المحيطة (غنايم، ٢٠١٨، ٣-٤).

وترتبط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة، وتعد جزءاً من سياستها الاجتماعية، وتتكون من مبادئ وأهداف شاملة ومتكاملة، تتسم بالمرونة وتكون محورا لما يتم من إجراءات في ضوءها (محمد، ٢٠١٨، ٣٥٤).

وصناعة السياسة التعليمية عملية تتضمن تصميم وتنفيذ إطار تنظيمي واستراتيجي يُحدد الأهداف والرؤى الخاصة بنظام التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة التعليم، وضمان المساواة في الفرص التعليمية، ويمكن تحديد مراحلها فيما تطرقت إليه تقارير (اليونسكو، ٢٠٢١)، و(البنك الدولي، ٢٠١٩)، و(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٠)، كالآتي:

- تحديد الأهداف والرؤية: ركيزة أساسية عمليات التطوير المستقبلية، وتحديد الغايات الوطنية لتحسين جودة التعليم، ومحو الأمية، ودعم الابتكار.
- تحليل الوضع الراهن: تصميم سياسة فعالة يعتمد في الأساس على البيانات، ويتناول نقاط قوة النظام التعليمي وضعفه، بما في ذلك البنية التحتية والموارد البشري والمناهج الدراسية.
- الصياغة: تراعى فيها المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات العالمية، ويشمل ذلك وثائق الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة التعليمية.
- التنفيذ: تحويل السياسة التعليمية إلى برامج ومشروعات، ويعتمد نجاحها على التنسيق بين الحكومة وأصحاب المصلحة.
- التقييم والمراجعة: تحديد فترات للتقييم والمراجعة لقياس التقدم وتحديد مجالات التحسين المستمر لضمان الاستدامة.

● أهداف السياسة التعليمية

أشارت مناقش (٨، ٢٠٠٦)، إلى أن السياسة التعليمية السليمة تهدف إلى:

- تحديد إطار التعليم وفلسفته وأهدافه ومراحل وأنواعه.
- تساعد في خطط وبناء برامج لبناء شخصية أفراد المجتمع.
- تسهم في قياس أداء النظام التعليمي.
- تحديد المسؤوليات، وتوجيه القرارات.
- معالجة المشكلات التربوية.

وقد أشارت القحطاني والحارثي (١٨٥، ٢٠٢٣)، إلى أن السياسات التعليمية أساس النظام التعليمي وقاعدته وملامحه البارزة، كما أنها وسيلة استثمار في المورد

البشري، ووسيلة قياس لفاعلية عمليات النظام وقدرته على ضمان حق الوصول العادل للتعليم، وما يلحق به من تمويل وتهيئة للبيئة والعاملين فيها. وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن السياسة التعليمية تهدف إلى اتساق النظام التعليمي مع النظام العام وتطلعات المجتمع، وتحسين جودته ورفع كفاءته في جميع عناصره وضبط ممارسات جميع أفراد والمستفيدين منه، إلى جانب تعزيز قيم ومهارات ومعارف مخرجاته، وضمان عدالة استفادتهم من الموارد التعليمية المناسبة المتاحة فيه.

● أهمية السياسة التعليمية:

تتجلى أهمية السياسة التعليمية في قدرتها من خلال وظائفها، وما يمكنها القيام به في سبيل دعم قطاع التعليم، ويمكن إجمال أهميتها في العناصر التالية: (آل ناجي، ٢٠١٦، ١٤٤).

١. تحدد غايات التعليم وأهدافه، باختلاف مستوياته وفئاته.
 ٢. مساحة مشتركة للعاملين في قطاع التعليم.
 ٣. تحقق أهداف ومتطلبات بقية القطاعات.
- كما يمكن تحديد أهمية السياسة التعليمية في الآتي: (محمد، ٢٠١٨، ٣٦٥-٣٦٦)
١. إيجاد إطار مرجعي وأيدولوجي للرؤية المجتمعية، ومطالب التنمية فيه.
 ٢. تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة، والتأثيرات المتبادلة بينهما.
 ٣. المواءمة بين تطلعات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن السياسة التعليمية أساس بناء المجتمعات القادرة على مواجهة تحديات العصر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعد صياغتها الفعالة ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الثقافية، كما أن التعليم الجيد المدعوم بسياسات رصينة هو المفتاح الرئيس لمستقبل أفضل. لذلك فإن المعرفة بأسسها مهم جدا لبناء سياسات تعليمية تسهم في تحقيق التنمية وتطلعات المجتمع.

● خصائص السياسة التعليمية

- أوردها غنایم (٢٠١٨، ٨) مجموعة من العناصر عند صنع السياسة التعليمية، وهي:
١. ليست قرار، لكنها تسهم في اتخاذه.
 ٢. ترتبط بالسياسة العامة، وتأخذ بها، وتستدعي قبول السياسي بها.
 ٣. تؤسس على قاعدة فلسفية معلنة.
 ٤. ليست طارئة، بل قائمة على الأولويات.
 ٥. علمية موضوعية، بنيت بإجراءات علمية.
- كما حدد بكر (٢٠٠٣، ٥) مجموعة من الخصائص لمراعاتها في السياسة التعليمية، يمكن إيجازها في أنها:

١. قابلة للتنفيذ، لأنها بنيت على أهداف متفق عليها.
 ٢. تستمد قوتها من النظام العام المتفرعة منه.
 ٣. شاملة لأهداف وبنية النظام التعليمي.
 ٤. ذات أبعاد اجتماعية وتعليمية وعلمية وتربوية.
 ٥. موجهة للقرار التعليمي والتربوي.
 ٦. لديها قدرة على معالجة المشكلات القائمة والمتوقعة.
 ٧. متدرجة من أساسية ثابتة، إلى عامة يمكن تحديثها وتطويرها.
 ٨. دينامية ومرنة، تتفاعل وتتكامل مع بقية السياسات المتفرعة من السياسة العامة.
- يتضح مما تقدم أن السياسات التعليمية الفعالة تُشكّل الأساس لنجاح أي نظام تعليمي، ويجب أن تراعي تكاملاً بين الشمولية، والبحث العلمي، والمرونة، والعدالة، لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع قوي ومزدهر.
- أسس ومبادئ السياسة التعليمية:

أشارت غوص (٢٠٢٠، ٤٥٤)، إلى أن سياسة التعليم تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في أهداف المجتمع وتوجهاته وحاجاته. والنظام العام للدولة. وإجراءات العمل وقواعده.

كما حدد رفاعي، وسلطان، وحماد (٢٠٢٠، ٧٥-٧٦)، مجموعة من العناصر التي يجب مراعاتها في السياسة التعليمية، كتهيئة البيئة المناسبة لتطبيقها. والعناية باختيار المشاركين في صياغتها. ووجود قاعدة بشرية واعية بها، متقبلة لها، قادرة على تحقيقها. ومراعاة كافة السيناريوهات المحتملة عند تطبيقها. وتمكن من اتخاذ القرار. والموضوعية في صياغتها.

وقد حدد مطر (٢٠٠٦، ١٩) عدداً من أسس نجاح السياسة التعليمية منها تبني المجتمع، وقدرة صانعيها على الإقناع بها. والقدرة على تطوير وتحسين الحاضر، والتكيف مع المستجدات. والعدالة في تقديم فرص التعليم لكافة أفراد المجتمع. وقابلية للتطبيق. وتوافر الموارد اللازمة لتطبيقها واستمرار تدفقها.

يرى غنايم (٢٠١٨، ٩) فإن من أهم ضوابط صياغة السياسة التعليمية التفرع من السياسة العامة للدولة. والتكامل مع بقية القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية. والمرونة والقدرة على مواجهة التغيرات المحتملة. وشمول جميع مكونات السلم التعليمي وفئات المستفيدين منه. والقدرة على تطوير وتحسين الحاضر واستشراف المستقبل.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناول هذا الجزء الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو الآتي:

هدفت دراسة الدوسري (٢٠١٩) إلى الكشف عن مدى تضمين القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب (تحليل المحتوى)، وتكون مجتمع الدراسة من محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تناولت العديد من القيم الاقتصادية، واختلفت في نسب تناول، وعدد التكرارات، فيما لم تتناول المحور الثاني (الاعتدال في الإنفاق)، وهذا مؤشر على أهمية القيم الاقتصادية وارتباطها بالتعليم، وجاء ترتيب محاور مقياس القيم الاقتصادية كما توفرت في بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على النحو التالي: محور (التنمية الاقتصادية) جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (٤٦.٧٨%)، محور (الإنتاج) جاء بالمرتبة الثانية وبنسبة (٤٠.٣٥%)، محور (العمل) جاء بالمرتبة الثالثة وبنسبة (١١.٦٩%)، محور (الادخار) جاء بالمرتبة الرابعة وقبل الأخيرة وبنسبة (١.١٧%)، محور (الاعتدال في الإنفاق) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة، وبنسبة (٠%)، ولم يذكر في بنود الوثيقة نصاً أو ضمناً.

كما هدفت دراسة العتيبي (٢٠٢٠) إلى معرفة الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على الفروق ذات الدلالة إحصائية باختلاف متغيري الجنس، وسنوات الخبرة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبيان كأداة لدراسته، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلليات التربية بجامعة شقراء، والبالغ عددهم (٣٩٦)، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (٢٢٥) عضو هيئة تدريس بكلليات التربية بجامعة شقراء، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط حسابي ٢.٧٨ من ٣.٠٠، وأن أبرز الآليات المقترحة هي: حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات افراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح الإناث، بينما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق باختلاف سنوات الخبرة.

وهدف دراسة البشر (٢٠٢٥) إلى معرفة مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي"، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠

"اقتصاد مزدهر"، والتعرف على ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "وطن طموح"، وتقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ . ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اتبعت الباحثة المنهج الوصفي (التحليلي)، مستخدمين بطاقة تحليل المحتوى كأداة رئيسة لتحليل وثيقة سياسة التعليم. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أبرزها: أن المحور الأول "مجتمع حيوي" هو الأكثر تكراراً بعدد (١٦٩) بنداً في وثيقة سياسة التعليم، وجاء في المرتبة الثانية المحور الثاني "اقتصاد مزدهر" بعدد (٤٨) بنداً في الوثيقة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور الثالث "أوطن طموح" بعدد (١٦) بنداً في الوثيقة. بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع رؤية ٢٠٣٠، أهمها: تقديم فرص أكبر للقطاع الخاص ودور للقطاع الغير ربحي في قطاع التعليم، وإشراك جميع القطاعات في تمويل التعليم والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي، ودعم المرونة في الهياكل والإجراءات وتطويرها. تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال دراسة الأدبيات السابقة، تم الوصول إلى النقاط التالية:
أولاً: أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:
- يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المنهج البحثي المستخدم.
- يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أداة البحث المعتمدة.
- يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عدة جوانب مثل أهداف البحث ووقت التطبيق والمتغيرات البحثية، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية المستخدمة.

ثانياً: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:
استفاد الباحث من الدراسات السابقة بشكل ملحوظ في عدة مجالات، ومنها:
- تكوين فهم شامل الموضوع البحث، مما ساعد في صياغة مشكلة البحث بشكل دقيق، وصياغة أهدافه وأسئلته بطريقة علمية مدعومة بنظريات سابقة ودراسات علمية.
- إعداد الإطار المفاهيمي للبحث واختيار المنهج المناسب له، بالإضافة إلى تحديد الأدوات البحثية المستخدمة.
- تطوير أداة الاستبانة، وصياغة فقراتها بما يتناسب مع أهداف البحث ومتطلباته.
ثالثاً: ما سيضيفه البحث الحالي: يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية، وتقديم مقترحات لتطوير هذه السياسة من وجهة نظر المشرفين التربويين.

منهجية البحث وإجراءاته:

١. منهج البحث: استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومقترحات تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين
 ٢. مجتمع البحث وعينته: تكون مجتمع البحث الحالي من جميع المشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية. وتكونت عينة البحث من (٥٠) مشرف تربوي في المملكة العربية السعودية
 ٣. أداة البحث: تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة عن البحث. حيث اشتمل علي (٤) أبعاد. وكل بعد اشتمل على عدد من الفقرات كما هو موضح:
 - البعد الأول: تناول أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، وتكون من (٥) فقرات.
 - البعد الثاني: تناول مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، وتكون من (٥) فقرات.
 - البعد الثالث: تناول مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، وتكون من (٥) فقرات.
 - البعد الرابع: تناول مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، وتكون من (٧) فقرات.
- صدق الأداة:
- الصدق الظاهري لأداة البحث: تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص ، وعددهم (٧) محكمين، بهدف إبداء ملاحظاتهم، وآرائهم، وتقديرهم لمدى ملاءمة فقرات الاستبيان من حيث درجة مناسبة الفقرات للبعد الذي يندرج تحته. ودرجة دقة وسلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، ودرجة وضوح الفقرات، والإشارة إلى أية تعديلات أو ملاحظات أخرى يرونها مناسبة.
 - الثبات: تم التحقق من ثبات أداة البحث من خلال معامل ثبات الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha) للاستبيان وأبعاده. والجدول (١) يبين معاملات ثبات أبعاد الاستبيان وفق معادلة "كرونباخ ألفا".

الجدول (١) معامل ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان

معامل الاتساق الداخلي	الأبعاد
٠.٨٥	البعد الأول: أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.
٠.٧٦	البعد الثاني: مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.
٠.٧٥	البعد الثالث: مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.
٠.٧٨	البعد الرابع: مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين.

يظهر من الجدول السابق أن قيم معامل الثبات للاستبيان في جميع أبعاده، وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ، تتراوح بين (٠.٧٥ ، ٠.٨٥) وهي قيم تعتبر مقبولة إحصائياً، مما يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بثبات جيد.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في برنامج SPSS، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها:

- التكرارات والنسب المئوية والرتب لتحديد آراء أفرادها تجاه عبارات الأبعاد الرئيسية التي تضمنتها أداة البحث.

- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء عينة البحث عن كل عبارة من عبارات الاستبيان، وكذلك لترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.

- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لاستخراج ثبات أداة البحث.

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرضاً لنتائج البحث ومناقشتها، وجرى عرضها وفقاً لتسلسل أسئلة البحث وذلك على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

ينص السؤال الأول على (ما أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟) وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بهذا البعد، وجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق ببعد أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين (ن=٥٠)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الرتب	درجة الموافقة
١	تساهم السياسة التعليمية في تنظيم العملية التعليمية وتخطيطها، وتحديد المراحل التعليمية والقطاعات المختلفة، ووضع الأهداف والخطط الزمنية.	٣.١٨	٧٩.٥	٥	كبيرة
٢	تساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف التعليمية والأهداف الأخرى للمجتمع.	٣.٣٧	٨٤	١	كبيرة جدا
٣	تساهم في توفير نوع من الاستقرار للعاملين في المجال التعليمي، وتجنب التذبذب وعدم الاتساق في القرارات.	٣.٢٤	٨١	٤	كبيرة
٤	تسهل عملية اتخاذ القرارات على المستوى الإداري، وتوفر الوقت والجهد والمال.	٣.٢٦	٨١.٥	٣	كبيرة جدا
٥	تساهم في تطوير النظام التعليمي وتوجيهه، وتحسين جودة التعليم ومخرجاته.	٣.٢٨	٨٢	٢	كبيرة جدا

من خلال الجدول رقم (٢) الموضح أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان فيما يتعلق ببعد أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٣٧ : ٣.١٨ من ٤) وهي متوسطات تقع ما بين الفئات التالية (كبيرة جدا وكبيرة) من فئات المقياس الرباعي.

- فقد جاءت العبارة رقم (٢) وتنص على (تساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف التعليمية والأهداف الأخرى للمجتمع.) في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي (٣.٣٧)، ووزن نسبي (٨٤%).
- وجاءت العبارة رقم (٥) وتنص على (تساهم في تطوير النظام التعليمي وتوجيهه، وتحسين جودة التعليم ومخرجاته.) في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٨)، ووزن نسبي (٨٢%).
- وجاءت العبارة رقم (٤) وتنص على (تسهل عملية اتخاذ القرارات على المستوى الإداري، وتوفر الوقت والجهد والمال.) في المرتبة الثالثة؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٦)، ووزن نسبي (٨١.٥%).

- وجاءت العبارة رقم (٣) وتنص على (تساهم في توفير نوع من الاستقرار للعاملين في المجال التعليمي، وتجنب التذبذب وعدم الاتساق في القرارات.) في المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٤)، ووزن نسبي (٨١%).
- وجاءت العبارة رقم (١) وتنص على (تساهم السياسة التعليمية في تنظيم العملية التعليمية وتخطيطها، وتحديد المراحل التعليمية والقطاعات المختلفة، ووضع الأهداف والخطط الزمنية.) في المرتبة الخامسة؛ بمتوسط حسابي (٣.١٨)، ووزن نسبي (٧٩.٥%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

ينص السؤال الثاني على (ما مكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟) وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بهذا البعد، وجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بمكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين (ن=٥٠)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الرتب	درجة الموافقة
٦	تحديد الأهداف العامة والخاصة للتعليم في كل مرحلة من مراحله.	٣.٠٨	٧٧	٣	كبيرة
٧	تحديد الخطط والبرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف التعليمية.	٣.١	٧٧.٥	٢	كبيرة
٨	تصميم المناهج الدراسية وتنفيذها بما يتوافق مع الأهداف والاستراتيجيات.	٣.٠٤	٧٦	٤	كبيرة
٩	تحديد آليات لتقييم أداء الطلاب والمعلمين والنظام التعليمي ككل.	٣.١٢	٧٨	١	كبيرة
١٠	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة التعليمية.	٢.٩٨	٧٤.٥	٥	كبيرة

من خلال الجدول رقم (٣) الموضح أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان فيما يتعلق بمكونات السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.١٢ : ٢.٩٨ من ٤) وهي متوسطات تقع في الفئات (الكبيرة) من فئات المقياس الرباعي.

- جاءت العبارة رقم (٩) وتنص على (تحديد آليات لتقييم أداء الطلاب والمعلمين والنظام التعليمي ككل). (في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي (٣.١٢)، ووزن نسبي (٧٨%).
 - جاءت العبارة رقم (٧) وتنص على (تحديد الخطط والبرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف التعليمية). (في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي (٣.١)، ووزن نسبي (٧٧.٥%).
 - جاءت العبارة رقم (٦) وتنص على (تحديد الأهداف العامة والخاصة للتعليم في كل مرحلة من مراحله). (في المرتبة الثالثة؛ بمتوسط حسابي (٣.٠٨)، ووزن نسبي (٧٧%).
 - جاءت العبارة رقم (٨) وتنص على (تصميم المناهج الدراسية وتنفيذها بما يتوافق مع الأهداف والاستراتيجيات). (في المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حسابي (٣.٠٤)، ووزن نسبي (٧٦%).
 - جاءت العبارة رقم (١٠) وتنص على (توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة التعليمية). (في المرتبة الخامسة؛ بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، ووزن نسبي (٧٤.٥%).
- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها:

ينص السؤال الثالث على (ما مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟) وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بهذا البعد، وجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق ببعد مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين (ن=٥٠)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الرتب	درجة الموافقة
١١	تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال ضمان حصول جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، على فرص متساوية في التعليم.	٣.٢	٨٠	٣	كبيرة
١٢	تنمية السلوك الديمقراطي وذلك من خلال غرس قيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في الطلاب، وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي واتخاذ القرارات.	٣.٣	٨٢.٥	١	كبيرة جدا
١٣	إعلاء مبادئ حقوق الإنسان وذلك من خلال تأكيد احترام حقوق الإنسان وحياته	٣.٢٦	٨١.٥	٢	كبيرة جدا

				الأساسية في جميع جوانب العملية التعليمية.	
كبيرة	٥	٧٧	٣.٠٨	تعزيز الهوية الثقافية وذلك من خلال الحفاظ على التراث الثقافي والهوية الوطنية وتعزيزها، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى.	١٤
كبيرة	٤	٧٩.٥	٣.١٨	تنمية الوازع الديني والأخلاقي وذلك من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الطلاب، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.	١٥

من خلال الجدول رقم (٤) الموضح أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان فيما يتعلق ببعض مبادئ السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٣ : ٣.٠٨ من ٤) وهي متوسطات تقع في الفئات (كبيرة جداً وكبيرة) من فئات المقياس الرباعي.

- جاءت العبارة رقم (١٢) وتنص على (تنمية السلوك الديمقراطي وذلك من خلال غرس قيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في الطلاب، وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي واتخاذ القرارات.) في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي (٣.٣)، ووزن نسبي (٨٢.٥%).

- جاءت العبارة رقم (١٣) وتنص على (إعلاء مبادئ حقوق الإنسان وذلك من خلال تأكيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في جميع جوانب العملية التعليمية.) في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٦)، ووزن نسبي (٨١.٥%).

- جاءت العبارة رقم (١١) وتنص على (تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال ضمان حصول جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، على فرص متساوية في التعليم.) في المرتبة الثالثة؛ بمتوسط حسابي (٣.٢)، ووزن نسبي (٨٠%).

- جاءت العبارة رقم (١٥) وتنص على (تنمية الوازع الديني والأخلاقي وذلك من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الطلاب، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.) في المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حسابي (٣.١٨)، ووزن نسبي (٧٩.٥%).

- جاءت العبارة رقم (١٤) وتنص على (تعزيز الهوية الثقافية وذلك من خلال الحفاظ على التراث الثقافي والهوية الوطنية وتعزيزها، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى.) في المرتبة الخامسة؛ بمتوسط حسابي (٣.٠٨)، ووزن نسبي (٧٧%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها:

ينص السؤال الرابع على (ما مقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟). وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بهذا البعد، وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والرتب لاستجابات أفراد العينة للاستبيان فيما يتعلق بمقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين (ن=٥٠)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الرتب	درجة الموافقة
١٦	تطوير المناهج لتشمل المهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلم في القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون، والإبداع.	٣.١٦	٧٩	٥	كبيرة
١٧	تزويد المدارس بأحدث الأجهزة التكنولوجية التي يحتاجها المعلمون والطلاب في العملية التعليمية.	٣.٢٦	٨١.٥	٢	كبيرة جدا
١٨	دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية لتوفير بيئة تعليمية أكثر تفاعلية وجاذبية.	٣.٢٠	٨٠	٤	كبيرة
١٩	توفير برامج تدريبية مكثفة للمعلمين لتمكينهم من استخدام التكنولوجيا في التدريس.	٣.٢٤	٨١	٣	كبيرة
٢٠	ضمان توفير شبكة إنترنت سريعة وموثوقة في جميع المدارس لتسهيل الوصول إلى مصادر التعلم عبر الإنترنت.	٣.٠٨	٧٧	٦	كبيرة
٢١	تدريب المتعلمين على مهارات البحث عن المعلومات، وتقييمها، واستخدامها بشكل فعال.	٣.٣٠	٨٢.٥	١	كبيرة جدا
٢٢	توفير منصات تعليمية إلكترونية متكاملة توفر محتوى تعليميًا متنوعًا وتفاعليًا.	٣.٠٦	٧٦.٥	٧	كبيرة

من خلال الجدول رقم (٥) الموضح أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان فيما يتعلق بمقترحات تطوير السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين ، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٣٠ : ٣.٠٦ من ٤) وهي متوسطات تقع في الفئات (كبيرة جدا وكبيرة) من فئات المقياس الرباعي.

- جاءت العبارة رقم (٢١) وتنص على (تدريب المتعلمين على مهارات البحث عن المعلومات، وتقييمها، واستخدامها بشكل فعال). في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي (٣.٣٠)، ووزن نسبي (٨٢.٥%).
- جاءت العبارة رقم (١٧) وتنص على (تزويد المدارس بأحدث الأجهزة التكنولوجية التي يحتاجها المعلمون والطلاب في العملية التعليمية). في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٦)، ووزن نسبي (٨١.٥%).
- جاءت العبارة رقم (١٩) وتنص على (توفير برامج تدريبية مكثفة للمعلمين لتمكينهم من استخدام التكنولوجيا في التدريس). في المرتبة الثالثة؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٤)، ووزن نسبي (٨١%).
- جاءت العبارة رقم (١٨) وتنص على (دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية لتوفير بيئة تعليمية أكثر تفاعلية وجاذبية). في المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حسابي (٣.٢٠)، ووزن نسبي (٨٠%).
- جاءت العبارة رقم (١٦) وتنص على (تطوير المناهج لتشمل المهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلم في القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون، والإبداع). في المرتبة الخامسة؛ بمتوسط حسابي (٣.١٦)، ووزن نسبي (٧٩%).
- جاءت العبارة رقم (٢٠) وتنص على (ضمان توفير شبكة إنترنت سريعة وموثوقة في جميع المدارس لتسهيل الوصول إلى مصادر التعلم عبر الإنترنت). في المرتبة السادسة؛ بمتوسط حسابي (٣.٠٨)، ووزن نسبي (٧٧%).
- جاءت العبارة رقم (٢٢) وتنص على (توفير منصات تعليمية إلكترونية متكاملة توفر محتوى تعليميًا متنوعًا وتفاعليًا). في المرتبة السابعة؛ بمتوسط حسابي (٣.٠٦)، ووزن نسبي (٧٦.٥%).

الخاتمة:

السياسة التعليمية صمام الأمان لقرارات وتوجهات النظام التعليمي في أي مجتمع، تستمد قوتها بتفرعها من السياسة العامة للسياق الاجتماعي الذي أوجدت فيه (الدولة)، وتتطلب من ثوابته الدينية والاجتماعية والثقافية، وتراعي في مرونتها التغيرات المستقبلية المحتملة وقدرة النظام التعليمي على التكيف معها وتسخيرها لصالحه. إن السياسة التعليمية مظهر مميز لكل بلد، وتهدف إلى تحقيق مستهدفاته التنموية واستدامتها، وهي بذلك ضابط لمستوى جودة التعليم ويمكن لتطويره وضامن لقدرته على المنافسة وسط تغيرات عالمية سريعة. ولأن السياسة التعليمية على هذا القدر من الأهمية، وهذا الترابط مع بقية القطاعات، فإن لاختيار صانعيها أهمية كبيرة للوصول إلى المرونة المنشودة والمحافظة على الهوية الوطنية والقدرة على التكيف

والفهم العميق لخصائص مكونات النظام التعليمي والتوجهات المستقبلية في السياسة العامة للدولة.

توصيات البحث:

أوصي البحث بالآتي:

- التركيز على التقييم والاقتراحات التطويرية بناء على وجهة نظر المشرفين التربويين في السياسة التعليمية بالسعودية.
- التركيز على دور المشرفين التربويين بشكل خاص في تحسين السياسة التعليمية.
- الربط بين السياسة التعليمية وتحسين الأداء التعليمي من خلال مقترحات المشرفين.

مقترحات البحث:

اقترح البحث الآتي:

- إجراء دراسات أخرى مماثلة تتناول إدارة التغيير للسياسة التعليمية بالملكة لمواكبة التطورات العالمية "دراسة تحليلية".
- إجراء دراسات أخرى مماثلة تتناول تطوير سياسات التعليم من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة دولة السعودية.
- إجراء دراسات أخرى مماثلة تتناول دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والسعودية في صنع السياسة التعليمية.

المراجع:

- آل ناجي، محمد عبدالله. (٢٠١٦م). الإدارة التعليمية والمدرسية: نظريات وممارسات في المملكة العربية السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- البراهيم، هياء. (٢٠٠٩م). تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- البشر، فاطمة بنت عبدالله (٢٠٢٤). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة: دراسة تحليلية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ١٥٢ع، ١٧٤ - ١٤٥ ص ص.
- البشر، فاطمة بنت عبدالله (٢٠٢٥). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ١٢٩ع، ١ ج، جامعة المنصورة - كلية التربية. ص ص ٢٨٩ - ٣١٤.
- بكار، عبد الكريم. (٢٠١٤م). بناء المفاهيم التعليمية. مكتبة العبيكان.
- بكر، عبدالجواد. (٢٠٠٣م). السياسات التعليمية وصنع القرار. دار الوفاء للطباعة والنشر.
- البنك الدولي. (٢٠١٩م). إعداد السياسات التعليمية.
- الخبزاني، يحيى (٢٠١٥). صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الدوسري، راشد ظافر. (٢٠١٩). القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، دراسات العلوم التربوية.
- الذروي، حسن علي قاسم. (٢٠٢١). تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ١، ٢٤، ٦٩٢ - ٩٢٠.
- الرشدي، غازي عزيزان؛ ومندني، لطيفة فيصل. (٢٠١٧). الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة، وإمكانية الاستفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، ٢٧، ١ع، ٩١ - ١٣٤.
- رفاعي، فيصل؛ وسلطان، رجب؛ وحماد، أحمد (٢٠٢٠م). مقومات صياغة السياسة التعليمية في مصر وعلاقتها بالبيانات المجتمع الافتراضي. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية. جامعة سوهاج، ٧(٧)، ص ص ٥٧-٧٨.
- العتيبي، عبدالله غازي الدعجاني (٢٠٢٠). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٩، ٢ع. دار سمات للدراسات والأبحاث. ص ص ١٤٩ - ١٦١.
- العقيل، عبدالله. (٢٠١٣م). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية. ط ١٠. مكتبة الرشيد.
- غنايم، مهنى. (٢٠١٨م). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة. المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر (الدولي التاسع)، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين.

غوص، أسرار (٢٠٢٠م). معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ط٣، مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر، (١٨٧)، ص ص٤٤٤-٤٧٧.

القحطاني، أشواق محمد؛ و الحارثي، عبدالرحمن. (٢٠٢٣م). السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية. ١٠٨، ص ص١٧٩-٢٢٧.

محمد، أكرم عبدالستار. (٢٠١٨م). تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. مجلة الإدارة التربوية. العدد (١٧)، ص ص٣٤١-٤١٧.

المصري، ايمان؛ الضمرات، الاء؛ مخلص، محمد. (٢٠٢٤). سياسات التعليم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

مطر، سيف الإسلام علي. (2006). مقرر السياسة التعليمية. جامعة المنصورة، كلية التربية، مشروع تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالتعليم الإلكتروني. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (٢٠٢١م). التقرير العالمي لرصد التعليم.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (٢٠٢٠م). سياسات التعليم في القرن الحادي والعشرين.

منقاش، سارة بنت عبدالله. (٢٠٠٦). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية والدراسات الإسلامية. ٢٣(٤)، ص ص 381-440.

Bashar, S. I., Sifawa, A. M., & Department of Education Foundations, Faculty of Education, Sokoto State University, Sokoto, Nigeria. (2022). EDUCATIONAL POLICY: A REVIEW OF ITS NATURE, FORMS, PROCESSES, RATIONALE AND MISCONCEPTIONS. Rima International Journal of Education (RIJE). (Vol. 1, Issue 2, pp. 66-74).

OECD. (2015). Education Policy Outlook: Making Reforms Happen.

UNESCO. (2017). Global Education Monitoring Report.